الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/17/BLZ/1

الجمعية العامة

Distr.: General
25 July 2013
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السابعة عشرة
جنيف، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر – ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣

تقرير وطني مقدَّم بموجب الفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

بليز

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس بمحتوياتها ما يعبّر عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(A) GE.13-15762 060913 100913

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

١- عاشت بليز فترة طويلة في ظل الديمقراطية وبشكل يخلو من الاضطرابات المدنية وانتهاكات حقوق الإنسان. وكانت آخر دولة من دول أمريكا الوسطى وثاني آخر دولة من دول الجماعة الكاريبية تحصل على استقلالها في عام ١٩٨١. وفي الثمانينات، تدفَّق إليها مهاجرون من أمريكا الوسطى من الذين فروا بسبب الاضطرابات المدنية في المنطقة[١]. وهذه الهجرة مستمرة حتى اليوم، وإن كانت بوتيرة أقل. ويشير *التعداد الوطني للسكان والدور السكنية* لعام ٢٠١٠، إلى أن نسبة ١٥ في المائة من السكان هم من أصل أجنبي وأن نسبة ٨٠ في المائة من هؤلاء المهاجرين جاءوا من أمريكا الوسطى والمكسيك[٢]. وازداد عدد سكان بليز بنسبة ٣٠,٢ في المائة خلال العشر سنوات بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠ من ٢٠٤ ٢٤٠ إلى ٦٩٨ ٣٢١.

٢- وبعد مشاورات وطنية واسعة النطاق، رسمت حكومة بليز، في عام ٢٠١٠، إطارها الوطني للتنمية في الأجل الطويل وعنوانه "أفق ٢٠٣٠". ويُرسي هذا الإطار مجموعة من الأهداف والغايات والمؤشرات الطويلة الأجل لتوجيه العمل المتضافر من جانب جميع أصحاب المصلحة الذين يشتركون في وضع وتنفيذ ورصد وتقييم برامج قطاعية في الأجلين الطويل والمتوسط.

٣- وأُحرز تقدم في إدماج حقوق الإنسان في إطار السياسة الوطنية. ويُعلِن إطار التنمية في الأجل الطويل لبليز المعنون *"أفق ٢٠٣٠"* عن أن عبارة "الدولة تحترم حقوق الإنسان لشعبها وأن مواطنيها وزائريها يحترمون سيادة القانون ويشعرون بالأمن والسلامة" هي جزء من البيان الذي صرح به أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالرؤية لبليز "احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان" المدرج كمبدأ من المبادئ التوجيهية أولاً وقبل كل شيء لتنمية بليز على المدى الطويل.

٤- وتسترشد حكومة بليز في الأجل القصير بالاستراتيجية المتوسطة الأجل ثلاثية السنوات، ٢٠١٠-٢٠١٣ المعنونة *بناء القدرات للتكيف مع أوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي والمادي*. وتركز الاستراتيجية على التحديات المرتبطة بالصدمات الاقتصادية والاجتماعية التي تسببها الكوارث الطبيعية والتي تكون بليز عُرضة لها بشكل خاص. ولا تزال الاستراتيجية اللاحقة، أي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، في مرحلة التخطيط، وهي تقترح أن يكون تركيزها الأساسي على التخفيف من حدة الفقر.

٥- ولا تزال مستويات الفقر المزمنة واتساع فجوة التفاوت في الدخل، تطرحان تحدياً كبيراً أمام تنمية حقوق الإنسان والتعبير الكامل عن كرامة الإنسان والحريات. وحكومة بليز ملتزمة بالقضاء على الفقر وقد حدَّدت أولويات رئيسية وشرعت في تنفيذ عدد من سياسات التدخُّل لتحقيق ذلك.

٦- وتُسلّم حكومة بليز بأن الديون الخارجية لا تُقيد آفاق التنمية الوطنية فحسب بل إنها تقيد أيضاً القدرة على إيجاد الظروف لإعمال حقوق الإنسان. وقد أشار رئيس الوزراء السيد بارو في خطابه عند تقديم ميزانية الفترة ٢٠١١-٢٠١٢ إلى "أننا نسلم بواقعنا إذا سلمنا بأن بلدنا لا يملك القدرة على الوفاء بجميع التزاماته التجارية بموجب شروط السندات الضامنة للدين الحالية، إذا أُريد له أن يفي بجميع التزاماته الاجتماعية بموجب الاتفاق السياسي والاقتصادي والمعيشي الذي عقده مع مواطنيه". وفي نهاية عام ٢٠١٢، بلغت ديون القطاع العام المستحقة ٢,٣٧ مليار من دولارات بليز وهو ما يقابل نسبة ٨١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وبلغت الديون في شكل ترتيبات تجارية غير مستدامة ١,٠٦ مليار دولار من دولارات بليز.

٧- وحفزت خدمة الديون الثقيلة حكومة بليز على الشروع في عملية لإعادة التفاوض بشأن السندات التجارية. ووفقاً لرئيس الوزراء السيد بارو، فإن إعادة هيكلة السندات التجارية يسمح بالتركيز بشكل أكبر على الحماية الاجتماعية والحد من الفقر، والتأمين للمواطنين، والتعليم، والصحة والهياكل الأساسية المادية[٣].

٨- وأدى العمل في مجال الدعوة الذي يقوم به أعضاء المجتمع المدني إلى تعزيز جهود الدولة للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها في بليز. ولا يزال أهم تحدٍ أمام تنفيذ الخطط القطاعية الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان هو انعدام الموارد المالية. وعلى الرغم من هذه القيود، فإن بليز تنهض بحقوق الإنسان في مجالات عديدة، على النحو الذي يتبين من الدعوة النشطة للغاية لمختلف المجموعات ذات المصلحة. فمثلاً، تمثل حركة الدعوة الموحدة في بليز التي أُنشئت في عام ٢٠٠٦، المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وهي تطعن في دستورية الحكم المتعلّق بـ "الجريمة غير الطبيعية" الوارد في القانون الجنائي لبليز. ومجلس الكنائس ورابطة بليز للكنائس الإنجيلية هما مجموعتان مهتمتان بالموضوع تعارضان إلغاء الحكم المتعلق بـ "الجريمة غير الطبيعية". والمجموعة الحديثة التكوين المسماة بجيل صفر هي مثال آخر على تشكيل منظمة تقوم على حقوق الإنسان ويتمثل هدفها في الحد من الوصم والتمييز المتصلين بفيروس نقص المناعة البشرية. وائتلاف قادة مايا هو مثال آخر أيضاً على مجموعة مهتمة تكافح من أجل الحقوق العرفية المتعلقة بحيازة الأراضي لقرى مايا في مقاطعة توليدو.

ثانياً- الإطار التشريعي

٩- إن المرفق ١ هو تجميع للقوانين الموضوعية التي تحمي بصفة خاصة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأشخاص في بليز. ومجموعة القوانين المدرجة في المرفق ١ مصحوبة بقوانين وقواعد ولوائح فرعية تحمي الأشخاص.

ثالثاً- تعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف- كبار السن

١٠- وفقاً لإحصاءات أجرتها وحدة الإحصاءات في بليز في عام ٢٠١٠، تبلغ نسبة كبار السن ٤ في المائة (١٢ ٥٠٧) من مجموع السكان. وحكومة بليز ملتزمة بتقديم الرعاية إلى كبار السن وإن كانوا يشكلون الأقلية، وهو ما يتضح من التقدم المحرز في ضمان حقوقهم. ويذهب الجزء الأكبر من المنح التي تقدمها حكومة بليز إلى منظمات القطاع الاجتماعي، إلى منظمات غير حكومية معنية بتقديم الرعاية إلى كبار السن.

١١- ووفقاً *لتقييم الفقر لعام ٢٠٠٩*، تعاني نسبة ٣٤ في المائة من كبار السن من الفقر في حين أن نسبة ٤٠ في المائة منهم تعيش في أسر معيشية فقيرة[٤].

١٢- ولا يزال المعاش التقاعدي غير القائم على الاشتراكات الذي يقوم بإدارته مجلس الضمان الاجتماعي متاحاً للنساء في سن ٦٥ عاماً وللرجال في سن ٦٧ عاماً فما فوق. وفي الوقت الراهن يستفيد من هذا المعاش التقاعدي ٣ ٠٠٠ شخص في جميع أنحاء البلاد، مما يمثل نسبة ٢٤ في المائة من السكان كبار السن. وكبار السن الذين يستحقون المعاشات التقاعدية غير القائمة على الاشتراكات هم الذين يعيشون وحدهم أو مع أزواجهم. وانخفض عدد المستفيدين من هذا النوع من المعاش التقاعدي في عام ٢٠١٢ بنسبة ٢٥ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٠ بسبب تطبيق معايير أكثر صرامةً في عام ٢٠١١.

١٣- ويستطيع كبار السن الذين لا يستفيدون من برنامج المعاش التقاعدي غير القائم على الاشتراكات، الوصول إلى برامج مساعدة اجتماعية أخرى مثل برنامج بناء *الفرص لتحقيق التحول الاجتماعي أو* برنامج *مخزن الأغذية*. ويحصل ١ ١١٧ شخصاً من كبار السن على المساعدة بموجب برنامج *بناء الفرص لتحقيق التحول الاجتماعي* وبرنامج *مخزن الأغذية*، وذلك يشكل نسبة ١٠ في المائة من السكان الكبار في السن. ولا يستطيع المستفيدون الحصول على مساعدة إلا من برنامج مساعدة اجتماعي واحد.

١٤- والحكومة مستمرة في إجراء تحسينات في مجال الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية لكبار السن. وفي عام ٢٠٠٩، سُميت *عيادة الرحمة* بالممول الوحيد للرعاية الأولية التي يدفع تكاليفها التأمين الصحي الوطني في البلاد والتي تقدم الخدمات بصورة حصرية لكبار السن. وعلى الرغم من أن هناك ٣٠٠ شخص مسجل في *عيادة الرحمة* مشمولين ببرنامج التأمين الصحي الوطني، فإن *مطبخ الرحمة ومركز الرحمة* يقدمان خدمات إلى ٤ ٠٠٠ شخص من كبار السن. ومركز الرحمة هو الأقرب لمراكز الرعاية اليومية المقدمة لكبار السن لكونه يقدم خدمات واسعة النطاق وينتهج نهجاً شاملاً في التصدي لشؤون واحتياجات كبار السن.

وهناك في بليز ٩٣٥ ٥ شخصاً من كبار السن، أو أن نسبة ٤٨ في المائة من كبار السن من مجموع السكان يستفيدون من الضمان الصحي الوطني في مقاطعات بليز وستانكريك وتوليدو.

١٥- وقامت حكومة بليز، في عام ٢٠١٣، بتشييد مرفق سكني جديد لكبار السن المعوزين باسم غولدين هيفين، في مقاطعة بليز، ويقدم هذا المرفق الجديد مجموعة واسعة من الخدمات تتراوح بين خدمات تُقدم إلى أشخاص شبه مستقلين، وخدمات تقدم إلى أشخاص بحاجة للمساعدة لمواجهة الحياة اليومية، وخدمات تُقدم إلى أشخاص مسنين تتفاوت درجات قدرتهم على الرعاية الذاتية.

١٦- وتواصل حكومة بليز تقديم الدعم إلى المجلس الوطني لكبار السن، وهو هيئة للدعوة والتنسيق تقوم بتيسير وضع وتنفيذ خطط وبرامج لضمان حماية الحقوق الأساسية الاجتماعية والاقتصادية التي تكفل تقديم الرعاية لكبار السن. ويعتبر المركز الوطني لكبار السن الرعاية الصحية وتأمين الدخل أهم شاغل لكبار السن. وتلقي *دراسة أجريت لتحليل الحالة* في عام ٢٠١٠، بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان، الضوء على بعض القيود والتحديات التي لا يزال يواجهها كبار السن[٥]. ويُسترشد بهذه الدراسة الآن لوضع خطة استراتيجية للمجلس الوطني لكبار السن.

باء- فيروس نقص المناعة البشرية

١٧- تلتزم حكومة بليز بالهدف العالمي "الوصول إلى الصفر" وقد اعتمدت وزارة الصحة نهجاً تدريجياً وشاملاً للتصدي للتحديات التي يطرحها فيروس نقص المناعة البشرية، وحققت بعض النجاحات.

١٨- وخلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١، حدث انخفاض في العدد الإجمالي للمصابين الجدد بفيروس نقص المناعة البشرية[٦]. وفي عام ٢٠١٢، حدثت زيادة قدرها ١٠ في المائة؛ ومع ذلك، وفي ضوء الدراسة الاستقصائية التي أُجريت حديثاً لفئات السكان الأكثر تعرضاً للإصابة بهذا الفيروس، نعلم الآن أن أكثر الحالات تقع في قطاع واحد من المجتمع وأننا الآن في وضع يمكننا من تحسين تركيز الجهود الوطنية لاحتواء المخاطر والحد منها.

١٩- وتواصل جمهورية بليز توفير الوصول الشامل للعلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بشكل يتمشى مع التزامها عالمياً. وفيما يتعلق بنظم العلاج، فقد تم في عام ٢٠١٢ رفع العتبة المحددة لأهلية الحصول على العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي إلى ٥٠٠ خلية من خلايا سي دي ٤ وفقاً للمعايير الدولية للعلاج وبلغ عدد المرضى المسجلين للحصول على العلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي، ١ ٠٤٠ مريضاً.

٢٠- وبدعم من الصندوق العالمي، ازداد مستوى الدعم النفسي الاجتماعي المقدم إلى الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بما في ذلك الدعم التغذوي للمساعدة في أخذ العلاج. ويقدم الصندوق العالمي الدعم إلى ٢٧٥ يتيماً وطفلاً معرضاً للخطر مصاباً بفيروس نقص المناعة البشرية أو متأثراً به من خلال احتمال أن يكون أحد والديه مصاباً بالفيروس. وفضلاً عن ذلك، يقدم الصندوق الدعم في مجال التغذية والنظافة إلى الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

٢١- وهناك ٦٦ موقعاً موزعاً في جميع أنحاء البلد يقوم بإجراء اختبار للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية وفقاً للمعايير الوطنية؛ من بينها ٥٤ مؤسسة للرعاية العامة و١٢ مؤسسة للرعاية الخاصة. وقد أدَّى التوسع في مواقع إجراء اختبار للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية لتشمل المجتمعات الريفية، إلى تحسين التغطية مما أدى إلى حدوث زيادة في عام ٢٠١٢ نسبتها ٤,٣ في المائة، في العدد الإجمالي لاختبارات الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية التي تمت في جميع أنحاء البلد.

٢٢- وتواصل حكومة بليز، منذ عام ٢٠٠١، تنفيذ برنامج *الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل*، بهدف الحد من خطر انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من النساء الحوامل المصابات به إلى مواليدهن. وقد أُدمج هذا البرنامج ضمن المستوصفات العامة للرعاية الصحية السابقة للولادة، في جميع أنحاء البلد، لتعزيز أثره. وفي عام ٢٠١٢، أُجري اختبار لـ ٩٣ في المائة من النساء الحوامل للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية، وتلقت نسبة ٩٥ في المائة منهن العلاج للحد من خطر انتقال الفيروس. وأوضحت النتائج أن من بين المواليد المعرضين لخطر الإصابة بهذا الفيروس والبالغ عددهم ٤٤ وليداً كان اثنان منهم مصابان بالفيروس.

٢٣- وأُجريت في عام ٢٠١٢ دراسة استقصائية بعنوان *سلوك الانتشار المصلي*، للحصول على معلومات بشأن خصائص عدوى فيروس نقص المناعة البشرية وتحسين وتوجيه التخطيط للاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية ووضع سياسة بشأنها. وأكدت هذه الدراسة على أن العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية تتركز في صفوف الرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال وأن نسبتها تبلغ ١٤ في المائة، في حين تبلغ نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في صفوف النساء العاملات في الجنس لأغراض تجارية ١ في المائة. ويسلم المسؤولون الصحيون تسليماً كاملاً بأنه "ينبغي تركيز الأولوية الآن على الرجال"[(٧)].

٢٤- وتقوم اللجنة الوطنية المعنية بالإيدز بدور ريادي في تطبيق القوانين تطبيقاً شاملاً لضمان اتساق التشريع الوطني مع *السياسة الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية*. وستقدم المراجعة القضائية توصيات محددة لتعديل مواد القوانين ذات الطابع التمييزي والأخذ بقوانين جديدة للتصدي لحماية حقوق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

٢٥- وقد حددت اللجنة الوطنية للإيدز موضوع الحد من الوصم كمجال من مجالات الأولوية لحملاتها التثقيفية والوقائية. وهذا النهج هو نهج ضروري نظراً للاستنتاجات التي

خلُصت إليها الدراسة الاستقصائية المعنونة *سلوك الانتشار المصلي* بأن "التمييز والعنف ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية هو أمر شائع ويرتبط بوضعهم كمصابين بالفيروس ". وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، عُقد مؤتمر عن الوصم والتمييز بهدف توعية الجمهور العام والمهنيين بمدى انتشار هذه الظاهرة. وفي مؤتمر قمة للوقاية عُقد في نيسان/أبريل ٢٠١٣، تعهدت اللجنة الوطنية للإيدز بإعادة صياغة مبادرات الوقاية.

رابعاً- التوصيات

ألف- حقوق المرأة والقضايا الجنسانية: (التوصيات ٩ و٢٠ و٢٥ و٢٧ و٢٨ و٣٣ و٣٤)

٢٦- تلتزم حكومة بليز بتعزيز وحماية حقوق المرأة وتنفيذ *اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة*. وإدارة المرأة واللجنة الوطنية للمرأة لهما مهام محددة في هذا المجال وتعملان معاً مع عدد من المنظمات غير الحكومية.

٢٧- تستند *السياسة الجنسانية الوطنية المنقحة* التي وافق عليها مجلس الوزراء في آذار/مارس ٢٠١٣، إلى الجهود التي بُذلت في إطار السياسة الأولى (٢٠٠٢). وتستند أيضاً إلى *تحليل محدث لحالة القضايا الجنسانية في بليز (٢٠١٠)* وترمي إلى مواصلة الجهود الوطنية لتحقيق المساواة والتكافؤ بين الجنسين. وتحدد *السياسة* وتنظر في أوجه عدم المساواة التي يواجهها كل من الرجل والمرأة وتقترح إجراءات لتصحيح التفاوت الجنساني في خمسة مجالات ذات أولوية: الصحة؛ التعليم والتدريب *على المهارات؛ الثروة وتوليد العمالة؛ الظروف التي تؤدي إلى العنف؛ السلطة وصنع القرار*.

٢٨- وأدت اللجنة الوطنية للمرأة دوراً قيادياً في إنشاء نظام بشأن المعلومات الجنسانية في بليز، وهو نظام للرصد يرمي إلى توفير بيانات مصنفة بحسب الجنس لصياغة وتنفيذ ورصد السياسة العامة، ويعمل، في الوقت نفسه، على أن تظل بليز ممتثلة لالتزاماتها الدولية ولا سيما بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتفيد قاعدة البيانات هذه أيضاً كأداة رصد لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ *السياسة الجنسانية الوطنية المنقحة*[٨].

٢٩- أُجريت في *بليز*، في كانون الأول ديسمبر ٢٠١٢، *دراسة تحليلية للأوضاع بالاستناد إلى نوع الجنس والسياسات*[٩]. وتشير هذه *الدراسة التحليلية*، شأنها في ذلك شأن *أفق ٢٠٣٠* إلى تدني مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، في جملة أمور أخرى، وتدعو إلى الأخذ *بتدابير مؤقتة خاصة* لزيادة عدد المرشحات التي تدرج الأحزاب السياسية أسمائهن في قوائم الترشيح على جميع مستويات العملية السياسية ولا سيما على المستوى الوطني.

٣٠- ونفذت اللجنة الوطنية للمرأة مشروع منح الجائزة للمرأة في المجال السياسي، وتخرجت منه ثلاثة أفواج مؤلفة من ٩٨ امرأة تم تدريبها. وقد أدى هذا البرنامج الذي تجاوز عدد النساء المسجلات فيه قدرته الاستيعابية، إلى زيادة مشاركة المرأة وحقق نجاحات قليلة على مستوى الانتخابات في مجالس البلديات/المدن. وشاركت ٤ نساء في الانتخابات على المستوى الوطني في أهم الحزبين السياسيين دون أن تحققن النجاح. ومع ذلك، فإن المرأة ممثلة الآن في أعلى مستوى من مستويات صنع القرار. ومنذ عام ٢٠١٢، هناك امرأتان ممثلتان في مجلس الشيوخ وفي مجلس الوزراء بدرجة وزير في حين لم تكن المرأة ممثلة في الحكومة بين عامي ٢٠٠٨-٢٠١٢. وجميع النواب المنتخبين في البرلمان في المنطقة هم من الرجال باستثناء نائبة واحدة. وهناك خمسة نساء من مجموع ١٢ نائباً معيناً في مجلس الشيوخ.

٣١- تعهد الحزبان السياسيان الرئيسيان بزيادة مشاركة المرأة في أنشطة عمليتيهما الحزبية وذلك بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة على مستويي الانتخابات المحلية والوطنية.

٣٢- وتسلم إدارة شؤون المرأة لدى اضطلاعها بولايتها لتنفيذ البرامج والأنشطة الرامية إلى النهوض بالمرأة وتحقيق المساواة الجنسانية، بأن الوضع الاقتصادي هو الذي يحد من فرص عمل المرأة ولا سيما المرأة الحاصلة على تعليم رسمي قليل أو تلك التي لم تحصل عليه. ولا تزال إدارة شؤون المرأة تقدم التدريب على المهارات التقليدية وغير التقليدية في جميع أنحاء البلاد بهدف تعزيز توليد الدخل أو الحصول على بديل للدخل. وأعدت إدارة شؤون المرأة، بمساعدة الوكالة الكندية للتنمية الدولية كُتَيِّباً *"عن قدرة النساء على تنظيم المشاريع (٢٠١٢)"* يتناول احتياجات المرأة والتحديات الفريدة التي تواجهها في تنمية المشاريع.

٣٣- ويلاحظ *الإطار الوطني للتنمية المعنون "أفق ٢٠٣٠"* أن أكثر القضايا إلحاحاً التي تتطلب إتباع نهج يقوم على نوع الجنس هي، فيما يبدو، تلك المتعلقة بالجريمة والعنف. وبليز ملتزمة بمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتيات. وقد أُحرز تقدم كبير للحد من العنف ضد المرأة، في إطار قانون *مكافحة العنف المترلي لعام ٢٠٠٧* . وتؤدي إدارة شؤون المرأة، ووحدة مكافحة العنف المترلي داخل الإدارة التابعة لشؤون الشرطة، والمحكمة الجزئية، أدواراً أساسية في تنفيذ القانون. ويتضمن هذا *القانون*، الآن، أوامر عديدة منها: الأمر المتعلق بالحماية؛ والأمر المتعلق بشغل الأراضي/وحيازتها؛ والأمر المتعلق بالمشورة؛ والأمر المتعلق بإعادة التأهيل؛ والأمر المتعلق بالتعويض المالي. وينص *القانون* أيضاً على أنه يجوز للأشخاص أن يقدموا طلباً للحصول على أمر مؤقت إذا كانت أوضاعهم تتطلب إيلاء اهتمام فوري يمكن الترخيص به دون حضور الشخص المعني إلى المحكمة. وفضلاً عن ذلك، يمكن للمحكمة أن تُلزم الجاني بالتخلي عن الأسلحة النارية التي استخدمها في ممارسة العنف المترلي. ويمكن للأشخاص الزائرين من قبيل الصديق الذكر/الصديقة الأنثى أيضاً أن يقدموا طلباً لكي تُصدر بشأنهم مثل هذه الأوامر.

٣٤- ووضعت خطة عمل وطنية شاملة *تتعلق بالعنف القائم على نوع الجنس للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣* من خلال عملية مشاورة شاملة. وهذه *الخطة* مصممة لاستخدامها كأساس للعمل المتعلق بالدعوة إلى وقف العنف القائم على الجنس في جميع أشكاله وكذلك كأداة لمساعدة صانعي السياسة والقرار للمشاركة في تحقيق الأهداف الوطنية والدولية. وتلقت إدارة شؤون المرأة في عام ٢٠١٢ التمويل لتنفيذ تلك الخطة.

٣٥- وتتعاون وحدة مكافحة العنف المترلي التابعة لجهاز شرطة بليز بمدينة بليز والموظفون المعينون في هذه الوحدة للعمل في المقاطعات مع إدارة شؤون المرأة التابعة لوزارة التنمية البشرية والتحول الاجتماعي والحد من الفقر، لتنفيذ أنشطة وعقد حلقات توعية، مع المجتمع المحلي. وتعمل وحدة مكافحة العنف المترلي على بث الوعي فيما يتعلق بموضوع العنف المترلي والعنف القائم على نوع الجنس مع التركيز على دور موظفي الشرطة في الإبلاغ عن حالات العنف المترلي والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها وإعمال *قانون مكافحة العنف المترلي لعام ٢٠٠٧*. وفي عام ٢٠١١، *عُدّل البرتوكول المتعلق بمكافحة العنف المترلي* الذي يخص الموظفين في جهاز الشرطة ليشمل آلية لتقديم الشكاوى مرتبطة بمكتب أمين المظالم معنية بإجراء تحقيق في الاستجابة غير الكافية لجهاز الشرطة[١٠].

٣٦- وصدرت مطبوعات عديدة منذ آخر تقرير قُدم في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل من قبيل يلي: Women's Handbook on Domestic Violence *(دليل للمرأة بشأن العنف المترلي) - أعدته مجموعة المتطوعين الأمريكية من أجل السلم ودائرة شؤون المرأة* (منقّح في تموز/يوليه ٢٠٠٩)؛ وHandbook on Sexual Violence *(دليل عن العنف الجنسي) - وهو دليل موارد لسياسات التشريعات والخدمات وما إلى ذلك* (إدارة شؤون المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٠١٢)؛ وA Situation Analysis of Gender & Politics in Belize *(تحليل للحالة الجنسانية والسياسات في بليز)* عنوانه "Toward Equality of Opportunity for Equality of Results" *(من أجل تحقيق المساواة في الفرص لتحقيق المساواة في النتائج)* أعدته لجنة المرأة الوطنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وThe Revised National Gender Policy 2013 *(السياسة الجنسانية الوطنية المنقّحة لعام ٢٠١٣)* ووثيقتها الأساسية، Situation Analysis of Gender and Politics in Belize *(تحليل حالة الجنسانية والسياسة في بليز)* الذي أذنت حكومة بليز للجنة الوطنية للمرأة بإعداده.

الصحة

٣٧- خلصت عملية التقييم السريع التي أجريت للعلاقة بين الصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية (٢٠١٠) بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى أن "الإطار الوطني للسياسة العامة في بليز هو إطار شامل ويدعم إدماج الصحة الجنسية والإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية". وتشير عملية التقييم

هذه إلى أن الإطار والسياسات المعمول بها تتناول عوامل محددة هيكلية، مثل نوع الجنس، والمساواة وحقوق الإنسان[١١]. وترمي السياسة الوطنية للجنسانية التي تم تنقيحها مؤخراً، أيضاً، إلى تنشيط الاهتمام بقضايا الصحة الجنسية والإنجابية.

٣٨- وتقدم وزارة الصحة وسائل لتخطيط الأسرة من قبيل وضع جهاز منع الحمل داخل الرحم، والعوازل الذكرية والأنثوية، ووسائل منع الحمل الفموية وبالحقن، لكي تستفيد منها قرابة ٦ ٠٠٠ امرأة أي نسبة ١٠ في المائة من مجموعة النساء في سن الإنجاب[١٢]. وأصدرت وزارة الصحة أيضاً تدابير للتشجيع على إجراء فحوص لاكتشاف سرطان عنق الرحم. وباستطاعة جميع المراكز الصحية في بليز الوصول إلى خدمات تنظير الكولون؛ وهذه الخدمات مقدمة أثناء حملات خاصة يتم تنظيمها لتغطية القرى النائية.

باء- حقوق الطفل والشباب (التوصيات ٨ ومن ١٥ إلى ١٧ و٢٦ ومن ٢٩ إلى ٣٠ والبلاغ الوطني ٢ والبلاغ الوطني ٧)

تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالأطفال والمراهقين

٣٩- إن *خطة العمل الوطنية المتعلقة بالأطفال والمراهقين للفترة ٢٠٠٤-٢٠١٥* التي تم اعتمادها في عام ٢٠٠٤، هي وثيقة سياسة شاملة مصممة لتعزيز التنسيق وأثر البرامج والمشاريع التي تستهدف الأطفال والمراهقين في بليز[١٣]. وتشمل هذه الخطة ستة مجالات واسعة النطاق وهي التعليم، والصحة، وحماية الطفل، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأسرة، والثقافة. وأذنت اللجنة الوطنية المعنية بالطفل والأسرة، في إطار الاضطلاع بولايتها المتمثلة في تتبع التقدم المحرز في تحقيق أهداف خطة العمل الوطنية حتى عام ٢٠١٥، بإعداد تقرير *عن رصد خطة العمل الوطنية* أُنجز في عام ٢٠١٠[١٤]. وينظر التقرير، ضمن سياق *رصد وتقييم خطة العمل الوطنية*، في حالة الأهداف المشار إليها في الخطة ويرسم مجالات الاهتمام الرئيسية الواجب معالجتها من جانب مختلف وكالات التنفيذ.

٤٠- ويشير *تقرير رصد خطة العمل الوطنية* إلى جانب المعلومات المحدثة عن وضعها الأخير، إلى أن العديد من المؤشرات لن تحقق أهداف عام ٢٠١٥. ويعود ذلك، وفقاً للتقرير، إلى أن وكالات التنفيذ لم تضطلع بوضوح "بتخطيط مؤسسي لبلوغ هذه الأهداف والغايات". وأُشير إلى نوعية البيانات وطريقة توثيقها على أنها عوائق رئيسية في رصد جميع المؤشرات. وهناك أيضاً مؤشرات عديدة لم تجرِ معالجتها تسهم أيضاً في الشعور بعدم الاطمئنان فيما يتعلق بتحقيق أهداف عام ٢٠١٥. والمؤشرات المتعلقة بقطاع الصحة تبين أن هذا القطاع هو القطاع الوحيد الذي يتم فيه تتبع كل مؤشر، وهو أيضاً القطاع الوحيد الذي تقع أكثر من نصف مؤشراته التي يتم تتبعها، في إطار الرصد والتقييم، والتي من المرجح أن تحقق أهداف عام ٢٠١٥.

تسجيل المواليد

٤١- في عام ٢٠١٠، تم صياغة مذكرة تفاهم مع وحدة الإحصاءات الحيوية ووزارة الصحة لتيسير تسجيل المواليد في جميع المستشفيات العامة لأن نسبة لا تقل عن ٨٦ في المائة من المواليد يولدون في هذه المستشفيات. ومن ذلك الحين يتواجد باستمرار في هذه المؤسسات موظف مسؤول عن الإحصاءات الحيوية، وبلغت نسبة تسجيل المواليد ٩٥ في المائة (٢٠١١)، وهي تقترب من التغطية الشاملة.

٤٢- وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الدعم إلى حكومة بليز لتنفيذ *حملة بعنوان "سجل طفلك"*، وهي حملة شملت ١٧ ٠٠٠ طفل في ١٨٦ مجتمعاً محلياً في جميع أنحاء البلاد في عام ٢٠١١. وقد تمكّن هذا البرنامج من التصدي لأحد أهم التحديات في الوصول إلى خدمات تسجيل المواليد من خلال تقديم الخدمات في المجتمعات المحلية النائية. وقد اشتركت حكومة بليز أيضاً مع منظمة الدول الأمريكية، واليونيسيف، من أجل تعزيز نظام تسجيل المواليد مما أدى إلى تجهيز الطلبات إلكترونياً. وتقوم وحدة الإحصاءات الحيوية أيضاً حالياً بمراجعة عمليتها للحد من أوجه القصور في النظام وخفض الوقت الذي يستغرقه الوصول إلى شهادات الميلاد ولا سيما بالنسبة للمقيمين في المناطق الريفية.

التدابير التشريعية: حماية الأطفال

٤٣- صدر قانون حظر استغلال الأطفال جنسياً لأغراض تجارية، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ويضع هذا القانون البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، موضع التنفيذ. ويوجز القانون الأحكام المتعلقة بالتصدي لاستغلال الأطفال جنسياً لأغراض تجارية من جميع النواحي ويقدم الحماية للأطفال والمراهقين حتى سن ١٨ عاماً. وتتماشى الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون أيضاً مع المعايير الإقليمية والدولية.

٤٤- وأُلغي قانون حظر الاتجار بالأشخاص، في عام ٢٠٠٣، وحل محله تشريعاً أكثر صرامة، وهو قانون حظر الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٣. ويتضمن هذا القانون عقوبات أشد فيما يتعلق بجريمة الاتجار بالأشخاص والجرائم المتصلة بها، ويبين بشكل أوسع نطاقاً وأكثر وضوحاً الجرائم التي يُعاقب عليها بموجب القانون.

٤٥- وينص قانون التعليم والتدريب لعام ٢٠١٠، الذي دخل حيز التنفيذ في أيار/مايو ٢٠١٠، لأول مرة، على حظر العقاب البدني داخل المدارس. وكان موضوع حظر العقاب البدني داخل المدارس موضع مناقشات ومداولات موسعة مع الجمهور، ساعدت في تعزيز المزيد من الوعي. ووضعت وزارة التعليم والشباب والرياضة كتيباً للتأديب الإيجابي لتعزيز بدائل التأديب في المدارس. ونُظمت بعض الحملات العامة بشأن أشكال التأديب التي لا تقوم على العنف داخل المنزل وفي أوساط المجتمع المحلي.

الحد الأدنى للزواج والمسؤولية الجنائية والعمل

٤٦- عُدِّل *قانون الزواج* في عام ٢٠٠٥ لرفع الحد الأدنى لسن الزواج بموافقة الوالدين من ١٤ إلى ١٦ عاماً. وأدى هذا التعديل إلى مواءمة الحد الأدنى لسن الزواج مع نظيره لممارسة العلاقة الجنسية بالرضا وأزال بالفعل الثغرة التي يستغلها مرتكبو الاعتداء الجنسي.

٤٧- إن سن المسؤولية الجنائية محددة بـ ١٢ عاماً وهي مطابقة للسن المحددة في بلدان الكومنولث وأمريكا الوسطى. وهناك مشاريع لتعديل قانون العمل من شأنها توحيد سن القبول في العمل. وهناك *مشروع لقانون الصحة والسلامة المهنيتين* يهدف إلى التصدي للعمل الخطر وجعل بليز تمتثل للمعايير الدولية من خلال حظر مشاركة الأطفال في أنواع محددة من العمل الخطر. وفضلاً عن ذلك، توجز *السياسة الوطنية لعمل الأطفال وجدول أعمال العمل اللائق* التي وافقت عليها حكومة بليز الأولويات الوطنية للقضاء على عمل الأطفال في بليز[١٥].

جيم- تنفيذ الالتزامات بموجب المعاهدات: (التوصيات من ١ إلى ٧ والتوصية ٩ والتوصية ١٩ والتوصيات من ٢١ إلى ٢٤)

٤٨- تلتزم حكومة بليز بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمعاهدات وبتقديم التقارير عن مختلف معاهدات حقوق الإنسان التي هي طرف فيها، وقد اتخذت التدابير لتنفيذ هذه المعاهدات بهدف تعزيز التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. ومع ذلك، فإن متطلبات الإبلاغ، بموجب معاهدات حقوق الإنسان وغيرها من المعاهدات، هي بالنسبة لبليز، شأنها في ذلك شأن العديد من الدول الصغيرة، مُكلِفَة ولا تزال تشكل تحدياً. وقد أدت القيود المالية والتقنية والمتعلقة بالموارد البشرية، على الرغم من بذل أفضل الجهود، إلى إعاقة قدرة بليز على تقديم التقارير في المواعيد المحددة. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب العدد الهائل للآليات المختلفة التي تطالب بالمتابعة والإبلاغ. وإلى جانب التحديات المتعلقة بتقديم التقارير، لا تزال حكومة بليز تحترم وتفي بالتزاماتها بموجب المعاهدات.

٤٩- وبغية التصدي لهذا التحدي، تقوم وزارة المدعي العام ووزارة الشؤون الخارجية حالياً بوضع صيغة محدَّثة لسجل المعاهدات وتجري تحسينات عليه. وسيقدم هذا السجل المعلومات اللازمة لوضع خطة قطرية أساسية لضمان امتثال الحكومة لجميع التزاماتها بموجب المعاهدات. وقد أُنشئت إدارة للشؤون القانونية الدولية داخل وزارة المدعي العام للقيام بمهام منها تعزيز النظام الحكومي لدعم جهود الدولة فيما يتعلق بتقديم التقارير في مواعيدها إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والنظر في معاهدات حقوق الإنسان وتقديم المشورة بشأن الانضمام إليها. وتقوم حكومة بليز حالياً بمراجعة إمكانية اعتماد معاهدات حقوق الإنسان التي هي ليست طرفاً فيها بعد، والتصديق عليها، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والنظر في إمكانية الانضمام إلى البروتوكولات الاختيارية عندما يكون ذلك ممكناً وفقاً للتوصيات. وقد شرعت إدارة

الشؤون القانونية الدولية بعملية المراجعة للنظر في المعاهدات التي لم يتم التصديق عليها بعد وكذلك للنظر في خصائص البروتوكولات الاختيارية التي لم يتم التصديق عليها بعد والموصى بها، لكي تقدم المشورة لاتخاذ أفضل قرار بشأن ذلك.

٥٠- وقد أدى إعداد بليز للتقرير الثاني المقدم إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل إلى زيادة الوعي وإجراء مناقشات بشأن حقوق الإنسان لا فيما بين الوكالات الحكومية فحسب بل داخل المجتمع المدني أيضاً. وقد شرعت حكومة بليز في إجراء مشاورات مع شركائها لتحديد الآليات والإجراءات المتعلقة بتنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدات. وسلمت جميع هذه الأطراف بالحاجة إلى إجراء متابعة منتظمة لضمان بلوغ نتائج ملموسة خلال فترة الأربع سنوات ونصف التي تتخلل عمليتين للاستعراض.

٥١- وثمة تحدٍ آخر هو رصد تنفيذ مختلف الالتزامات القانونية في مجال حقوق الإنسان وغيرها من التعهدات والتوصيات التي قبلتها حكومة بليز. وقد اتضح لدى التشاور مع الأطراف، أن من الضروري وضع آلية شاملة للمتابعة في بليز للتوفيق بين تنفيذ التوصيات والتدابير الواردة في الخطط الوطنية والقطاعية التي تقوم بصياغتها وكالات حكومة بليز. وفضلاً عن ذلك، ينبغي الربط بين التوصيات والتعهدات الصادرة عن جميع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

٥٢- ولا تزال حكومة بليز ملتزمة بمواصلة تقديم الدعم للمؤسسات القائمة التي تُسنَد إليها مهمة رصد ومراقبة احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك: اللجنة الوطنية المعنية بالأسرة والأطفال، واللجنة الوطنية لشؤون المرأة، والمجلس الوطني لكبار السن، واللجنة الوطنية للإيدز، ومكتب أمين المظالم. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تم تعيين أمين مظالم جديد وأُضيف محامي واحد إلى ملاك الموظفين. وحكومة بليز ملتزمة أيضاً بمواصلة الحوار مع ممثلي المجتمع المدني المعنيون.

دال- تعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان (التوصيتان ١٤ و٤٣)

٥٣- يحق للمواطنين المتضررين الذين يرغبون في رفع دعوى ضد العاملين في جهاز الشرطة من الذين ارتكبوا جرائم ضدهم، أن يقدموا شكوى إلى فرع المعايير المهنية على النحو المنصوص عليه في *المادة ٢٤ (ط) لقانون الشرطة، الفصل ١٣٨*، قوانين بليز.

٥٤- ويقع المكتب الرئيسي لفرع المعايير المهنية في بيلموبان ولديه فروعاً في كل منطقة. وفي عام ٢٠١٢، رُفع ٢٣٩ تقريراً ضد العاملين في جهاز الشرطة يتعلق بجرائم متنوعة تتراوح بين سلوك غير مهني وحالات وفاة أثناء الاحتجاز. ويعكس هذا العدد من التقارير حدوث زيادة طفيفة بالمقارنة مع عدد التقارير المرفوعة ضد العاملين في جهاز الشرطة في

عام ٢٠١١، ويُعزى ذلك، إلى حد كبير، إلى زيادة وعي المواطنين بحقوقهم وإدراكهم أن جهاز الشرطة مستعد لمعالجة هذه الشكاوى على نحو أفضل.

٥٥- وتم التحقيق في جميع الحالات البالغ عددها ٢٣٩ حالة واختلفت الإجراءات المتخذة بناءً على الإجراء الذي طالب به صاحب الشكوى. وفي حالات عديدة لم يطالب الأشخاص باتخاذ إجراءات جنائية بل التحدث مع الشرطي الذي يتم التحقيق معه، وذلك هو أيضاً شكل من أشكال التوبيخ. وفضلاً عن ذلك، يتم إدراج الحادث في الملف الشخصي للشرطي. وفي عام ٢٠١٢، تم منع ٣٣ شرطياً عن العمل ووجهت تهمة جنائية إلى ٣١ منهم. وكانت هناك أيضاً خمس حالات (٢٠١٢) طالب بها أصحاب شكوى الحصول على تعويض. وعادةً ما يتم إما خصم مبلغ التعويض من الراتب الشهري للشرطي أو يتم دفعه نقداً فوراً. ويبلغ التعويض في الحالات الأخيرة قرابة ٥٠٠ دولار من دولارات بليز.

اللاجئون وملتمسو اللجوء

٥٦- يقدم الشريك التنفيذي المحلي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وهو برنامج "المساعدة من أجل التقدم"، المساعدة إلى دائرة الهجرة لتنفيذ إجراء التشغيل الموحَّد الذي يحدد مركز طالِب اللجوء ويعترف باللاجئ الذي هو بحاجة للحماية. وما أن يتم تجهيز الطلب، حتى تمنح حكومة بليز ملتمس اللجوء الذي تحدد وضعه رسمياً، ترخيصاً للبقاء بشكل حر على أراضيها بانتظار الانتهاء من عملية تحديد مركز اللاجئ، ويجوز له أن يبحث عن عمل إذا كان بإمكانه الوفاء بالمتطلبات المالية.

٥٧- ويحق للاجئين وملتمسي اللجوء وأسرهم الحصول على الرعاية الصحية الأساسية التي تدعمها الحكومة. ويمكن للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٤ عاماً الالتحاق بالمدارس الابتدائية التي تدعمها الدولة. ويُمنح أطفال ملتمسي اللجوء الذين يولدون في بليز جنسية بليز مع ما يترتب على ذلك من حقوق ومسؤوليات. وتقدم الدولة الحماية لملتمسي اللجوء واللاجئين وأسرهم. ولدى بليز حالياً ٧٢ ملتمس لجوء وتبلغ نسبة النساء من هذا العدد، ٥٥ في المائة ونسبة الذكور ٤٥ في المائة من الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ و٦٥ سنة. ويعيش معظم اللاجئين وملتمسي اللجوء في المناطق الحضرية والريفية. وقد حصل العديد منهم على ترخيص للإقامة كحل دائم.

٥٨- وعُينت اللجنة المعنية بتحديد أهلية مركز اللاجئ لكنها لم تعقد بعد اجتماعاً للنظر في الطلبات المعلقة. وقامت مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين برعاية دورتين تدريبيتين لصالح موظفي الهجرة على المستوى المحلي واستفاد موظفون عديدون من التدريب في الخارج. ولم يُطالِب أي شخص تشرد داخلياً بالحماية.

خامساً- التحديات والأولويات

ألف- الحماية الاجتماعية

٥٩- وفقاً لدراسة استقصائية أُجريت مؤخراً لقياس المستويات المعيشية، ازدادت نسبة الفقر في صفوف الأسر المعيشية من ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٣٣ في المائة في عام ٢٠٠٩ وارتفعت معدلات العوز من نسبة ١٠,٨ في المائة إلى نسبة ١٥,٨ في المائة. ويبلغ العدد الكلي للسكان الفقراء ٦٤٠ ١٣٦ شخصاً. وتوضح الاستراتيجية الوطنية المنقحة وخطة العمل بشأن القضاء على الفقر، التدابير الواجب اتخاذها للقضاء على الفقر. ويبين كل من التقييم الوطني للفقر والدراسة الاستقصائية لمعهد الإحصاءات في بليز، لعام ٢٠١٠ أن الأسر المعيشية التي تترأسها المرأة ليست أفقر من الأسر المعيشية التي يترأسها الرجل.

٦٠- وقد أدمجت حكومة بليز سياساتها التي تؤيد مصلحة الفقراء في الإطار العام للسياسة الوطنية. فمثلاً يعكس برنامجها للاستثمار في القطاع العام بقيمة قدرها ٥٩١,٩ من ملايين دولارات بليز، الهدف الاستراتيجي للحد من الفقر. ويتضمن هذا البرنامج برامج الهياكل الأساسية، والخدمات الاقتصادية، والحماية الاجتماعية.

٦١- وقد حققت المبادرتان الرئيسيتان المكملتان للسياسة التي تؤيد مصلحة الفقراء، وهما برنامج بناء الفرص لتحقيق التحول الاجتماعي وبرنامج *مخزن الأغذية*، بالتنسيق مع وزارة التنمية البشرية والتحول الاجتماعي والحد من الفقر، نجاحاً في الوصول إلى الفقراء. وتقدم هذه البرامج معاً المساعدة إلى نحو ١٧ في المائة (٦٤٠ ١٣٦ شخصاً) من السكان الفقراء وتحصل على التمويل بشكل أساسي من حكومة بليز بتكلفة تقترب من ٧,٥ مليون من دولارات بليز. وهناك خطط لتوسيع نطاق عدد الأسر المعيشية المستفيدة، خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

٦٢- وأُطلق برنامج بناء الفرص لتحقيق التحول الاجتماعي في عام ٢٠١٠ كبرنامج وطني لتغطية المناطق الحضرية والريفية على السواء. ويشكل هذا البرنامج خليطاً من برامج المساعدة الاجتماعية القائمة وتحديثاً لها. والأهداف الأساسية لهذا البرنامج هي ذات شقين: أولاً تقديم الإغاثة الفورية إلى الأسر الفقيرة عن طريق تحويلات نقدية لمبالغ صغيرة ولكن بشكل مستمر؛ وثانياً، الحد من الفقر في الأجل الطويل عن طريق إجراء تحسينات على إمكانات رأس المال البشري للأطفال الفقراء. ويستخدم البرنامج المعنون بناء الفرص لتحقيق التحول الاجتماعي آلية استهداف لتحديد الأسر الفقيرة المؤهلة التي تتراوح أعمار أطفالها بين صفر و١٧ عاماً. ويستخدم منهاج برنامج بناء الفرص لتحقيق التحول الاجتماعي أيضاً لإدارة التحويلات النقدية للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن الذين لا يتلقون أي شكل من أشكال المعاشات التقاعدية. وركز البرنامج على ربط الأسر الفقيرة بالنظام المالي الرسمي، وبالتالي تحول المبالغ النقدية الشهرية إلى حسابات المستفيدين لدى الاتحادات الائتمانية المحلية

التي ساعدت حكومة بليز المستفيدين في فتح غالبيتها العظمى. وتمكن برنامج بناء الفرص لتحقيق التحول الاجتماعي بعد ثلاث سنوات من تنفيذه من زيادة عدد المستفيدين منه إلى ثلاثة أضعاف حيث بلغت الأسر المعيشية المستفيدة منه ٥٠٠ ٣ أسرة ويتم حالياً إدماج نسبة ٩٦ في المائة من المستفيدين في نظام مالي بديل.

٦٣- ويستهدف برنامج *مخزن الأغذية* الذي تدعمه الحكومة والذي شُرع في تطبيقه في عام ٢٠١٠، الأسر المعيشية الفقيرة العاملة في مقطعات بليز وكايو توليدو. وتبين الدراسة الاستقصائية لقياس مستويات المعيشة أن تكلفة الحصول على ٠٠٠ ٢ سعرة حرارية ذات نوعية جيدة، يومياً، لشخص بالغ، هي ٥ دولارات من دولارات بليز. والمستفيدون هم الأسر العاملة التي يقل دخلها عن ٣٥ دولاراً من دولارات بليز للشخص الواحد في الأسبوع الواحد. وهناك قرابة ٠٠٠ ١ شخص استفاد مباشرة من هذا البرنامج في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٦٤- وتشير الدراسة المعنونة *تقييم الفقر* التي أُجريت في عام ٢٠١٠، إلى أن احتمال لجوء الشخص الفقير إلى المساعدة الطبية هي أقل بسبب ارتفاع تكاليف هذه الرعاية والأمور المتعلقة بالوصول إليها. وتوسيع نطاق البرامج الممولة للصحة مثل التأمين الصحي الوطني، يدعم مبادرات الصحة التي تستهدف ذوي الدخل المنخفض، من خلال الاحتفاظ بشبكة أمان للخدمات الصحية والاجتماعية للفقراء. والتأمين الصحي الوطني متاح للمقيمين المحرومين في الجزء الجنوبي من مدينة بليز والمناطق الجنوبية من منطقة توليدو وستانكريك[١٦]. وهناك قرابة ٤٦٧ ١٠٢ مقيماً مسجلاً لدى التأمين الصحي الوطني ويمثل هذا العدد نسبة ٣٣ في المائة من سكان بليز. ويمول التأمين الصحي الوطني خدمات الرعاية الصحية الأولية[١٧]. وتغطي حكومة بليز التكلفة السنوية للبرنامج من خلال وزارة الصحة بكلفة تقترب من ١٥,٢ مليون من دولارات بليز في السنة. وأدى البرنامج إلى إدخال تحسينات كبيرة في نوعية الرعاية المقدمة وإلى نتائج صحية جيدة لأنه خفض من العقبات أمام حصول السكان في المناطق الريفية والمناطق الأكثر فقراً على الرعاية الصحية الأولية. وساهم البرنامج في الحد من الوفيات النفاسية[١٨].

٦٥- ونفذت حكومة بليز برنامجاً وطنياً لغسل الكلى في عام ٢٠١١ يقدم الغسيل الكلوي لعدد لا يتجاوز ٣٢ شخصاً في المرافق الحكومية والخاصة. وتبلغ كلفة البرنامج قرابة ٢,٧ مليون من دولارات بليز.

٦٦- وتنفذ وزارة الصحة[١٩] في إطار تنفيذ عمليات تدخل محددة في مناطق جغرافية رئيسية مثل مدينة بليز ومدينة توليدو، حيث تبلغ حالة الفقر أقصاه، مشروعاً بعنوان *"تحسين صحة وتغذية الطفل في المجتمعات المحلية الفقيرة مايا في توليدو"*. وهدف البرنامج هو تحسين صحة وحالة تغذية الأطفال في مقاطعة توليدو من خلال إتباع نهج لتنمية الطفولة المبكرة يركز على الرعاية ما قبل الولادة ورصد التغذية في المراحل الهامة للنمو والتدخل على مستوى المدارس الابتدائية للأغراض الصحية. ويستفيد من هذا البرنامج، في مقاطعة توليدو، ٧٠٠ ٢٤ مقيماً

بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتنفذ وزارة الصحة عملية تدخل خاص في إطار *مشروع ميسوأمريكا للصحة لعام ٢٠١٥* "*Salud Mesoamerica Project 2015*". الذي يهدف إلى تحسين الصحة الإنجابية والعقلية وصحة المولود والطفل من خلال تحسين الوصول إلى الخدمات وتحسين الاستفادة منها ونوعيتها. وقد استفاد هذا المشروع من تعزيز نظم تأمين النوعية وتحسين المنصات المجتمعية، وزيادة استخدام المعلومات في عملية صنع القرار[٢٠]. ويتجاوز عدد سكان المجتمعات المحلية التي تحصل على خدمات هذا المشروع، ١٦٠ ٠٠٠ شخص.

٦٧- وفي عام ٢٠٠٧، شرعت حكومة بليز في تنفيذ مشروع *التخفيف من حدة الفقر في الجزء الجنوبي لمدينة بليز* بهدف الحد من مستوى الفقر في مدينة بليز من خلال برامج اجتماعية وبرامج بناء هياكل أساسية للنهوض بمستويات المعيشة في المناطق الواقعة في الجزء الجنوبي. وتُقدَّر قيمة هذا المشروع بـ ٥٠ مليون دولار من دولارات بليز[٢١].

باء- الأشخاص ذوو الإعاقة

٦٨- تعهدت حكومة بليز بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة إدماجاً كاملاً في المجتمع وبتقديم الرعاية لهم. وتعهدت أيضاً بزيادة وعي الجمهور بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم وبضمان معاملتهم معاملة متساوية مع غيرهم من المواطنين. وقد أُعيد التأكيد على هذا التعهد من خلال التوقيع والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في أيار/مايو ٢٠١١. ويشكل التوقيع على هذه الاتفاقية معلماً مهماً في صياغة السياسات المتعلقة بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة والنهوض بحقوقهم.

٦٩- وأفاد التعداد الذي أُجري في عام ٢٠١٠ بأن ما يقرب من ٤ في المائة (٦٢٦ ١١) من السكان يعانون من شكل من أشكال الإعاقة. وفي إطار برنامج بناء الفرص لتحقيق التحول الاجتماعي، أُبلغ عن أن ٥٦٣ أسرة من بين الأسر المستفيدة منه البالغ عددها ٧٥١ أسرة، تعاني من مستوى إعاقة حادة.

٧٠- وعُيِّنت السيدة كيم سمبلس - بارو زوجة رئيس الوزراء، في عام ٢٠٠٨، مبعوثة خاصة لتعزيز رفاه المرأة والطفل. وتمثل أحد أهم إنجازات المبعوثة الخاصة في إبراز أهمية الشواغل المتعلقة بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والتوعية بها. وأدى ذلك إلى تعزيز مفهوم *مركز الإلهام*، الذي يجري إنشاؤه والذي سيسهم في تقديم الرعاية والحماية إلى الأطفال، وتنمية الخدمات ولا سيما تلك المقدمة إلى ذوي الإعاقة منهم. وسيُقدم المركز الذي سيتم استكماله في عام ٢٠١٣، رعاية خاصة إلى الأطفال والمراهقين ويكون بمثابة مكان آمن لتفاعلهم واستعادة ثقتهم وتعلمهم لمهارات وسيعالج أوجه التفاوت بين الأطفال غير المصابين بإعاقة والأطفال ذوي الإعاقة في الوصول إلى برامج الترفيه المجتمعية.

جيم- أمن المواطن وإمكانية الوصول إلى العدالة

٧١- حدثت منذ عام ٢٠٠٩ تطورات هامة عديدة في التصدي للتحديات المتعلقة بأمن المواطن. وكان وضع *الاستراتيجية الوطنية للأمن في بليز لعام ٢٠٠٩* بمثابة استجابة شاملة للتهديدات الواضحة التي تواجهها بليز فيما يتعلق بالأمن مثل الاتجار بالمخدرات والفساد وانهيار النظم الاجتماعية.

٧٢- وقد نُفذت معظم المبادرات الرامية إلى معالجة أوجه الضعف في نظام العدالة الجنائي المشار إليها في الاستراتيجية الوطنية الأمنية، وهي: النظام الوطني لتحديد الهوية الذي يُدمج القياس الحيوي؛ قاعدة بيانات لتحليل أنماط الجرائم من خلال التصوير الجغرافي المكاني لتتبع الجريمة؛ مختبر عصري للطب الشرعي لديه نظام وطني للهوية الباليستية؛ تعزيز قدرات وحدة الكلاب البوليسية للكشف عن الأسلحة النارية أو المتفجرات؛ برنامج لحماية الشهود؛ المحاكمات بواسطة مؤتمرات عبر الفيديو؛ إنشاء وحدة خدمات دعم الضحايا؛ وتدريب وحدة مكافحة عنف العصابات.

٧٣- ويعكس شروع حكومة بليز في تنفيذ برنامج *استعادة بليز* (Restore Belize) في عام ٢٠١٠، الأولوية العالية التي توليها حكومة بليز "لتحسين نوعية حياة كل مواطن من خلال استعادة القانون والنظام وبناء المجتمع". وتعمل وحدة التنسيق المعنية بذلك البرنامج، خارج مكتب رئيس الوزراء. وتتمثل مهمتها في تنسيق أنشطة جميع الوكالات الحكومية المعنية وكذلك المجتمع المدني والشركاء من القطاع الخاص، لوضع وتنفيذ ورصد برامج مشتركة بين القطاعات ترمي إلى استعادة الأمن في بليز.

٧٤- وقد نشط برنامج *استعادة بليز*، منذ وضعه، في حشد موارد لتنفيذ برنامج منع الجريمة في المجتمع يركز على زيادة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية للسكان المهمشين من الذكور في المناطق الحضارية. ومن بين بعض المبادرات المشمولة بالبرنامج المتعلق ببناء السلم: التدريب على الوساطة في حالة النزاع، المقدم إلى موردي الخدمات إلى الشباب؛ ووساطة الأقران؛ التحاور فيما بين المجتمعات المحلية؛ الحوارات المتعلقة بسياسة الشباب؛ السلم في المتنزهات؛ لعب كرة السلة في منتصف الليل؛ وفيما يتعلق ببرنامج *إبقاء الأطفال في المدارس*، تتضمن المبادرات المتخذة، برنامج توفير الغذاء من أجل الصحة، وتعليم القراءة والحساب باستخدام الحاسوب، وبرنامج المنح الدراسية: "أنا بليز" وبرنامج تومس "لتوزيع الأحذية". ويقوم برنامج *استعادة بليز* بتنسيق محفل يُدعى المنظمات المجتمعية تتحد من أجل السلم وهو برنامج يكفل قدراً أكبر من التعاون والتنسيق من أجل إتباع نهج مستهدف ومنتظم للحد من الجريمة أو العنف في صفوف السكان الشباب.

٧٥- وسلمت السلطات أيضاً بقيمة الشرطة المجتمعية حيث يشترك ١٥ في المائة (٢٢٥) من مجموع جهاز الشرطة في أنشطة الشرطة المجتمعية من خلال التركيز على بناء شراكات مجتمعية

وإيجاد حلول للمشاكل. وهناك خطة عمل لمدة ١٢ شهراً تتضمن قرابة ٢٠ نشاطاً محدداً يشترك فيه أفراد الشرطة المجتمعية، من قبيل برنامج مراقبة الأحياء السكنية والتدريب لمقاومة الانضمام إلى التشكيلات العصابية، والتثقيف بشأن ذلك، وبرنامج تقديم الوجبات الغذائية في المدارس وبرنامج إنذار ياسمين[٢٢].

٧٦- ومن أجل زيادة الجهود الاجتماعية الرامية إلى الحد من جرائم العنف، اتخذت دائرة الشرطة، تدابير لتحسين المعايير التي يستخدمها جهاز الشرطة بما في ذلك تطبيق معايير جديدة تشترط مثلاً حصول المجندين الجدد على تعليم لا يقل عن المستوى الثانوي. وابتداءً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، يتم تدريب المجندين الملتحقين بجهاز شرطة بليز لمدة ١٠ أيام على حقوق الإنسان، وذلك على أيدي موظفين من مجلس حقوق الإنسان، كمكون أساسي في تدريبهم.

٧٧- ومنذ عام ٢٠١١ والمجندين الذين يلتحقون بقوات الدفاع في بليز يتلقون تدريباً في مجال حقوق الإنسان لمدة أسبوع واحد كمكون أساسي في تدريبهم. ومنذ عام ٢٠١٣، يقدم الصليب الأحمر أسبوعاً إضافياً لتدريب الجنود على حقوق الإنسان. وهناك خطط لتمديد فترة التدريب وزيادة وتيرة تقديمه.

٧٨- وقد بذلت جهود كثيرة لتعزيز الإطار التشريعي لكي يكفل ملاحقة الجناة ملاحقة ناجحة. وأدى انعدام تعاون الشهود وأفراد المجتمع في عملية الملاحقة القضائية إلى إصدار قانون *الأدلة* (المعدل) في عام ٢٠٠٩ وقانون الإجراءات المتعلقة بتوجيه التهم (المعدل) لعام ٢٠٠٩، وقانون هيئة التحكيم (المعدل) لعام ٢٠١١ وقانون إجراءات الاتهام (المعدل) لعام ٢٠١١ وقانون الأدلة (المعدل) لعام ٢٠١٢. ويجيز كل من قانون الأدلة (المعدل) لعام ٢٠٠٩ وقانون إجراءات الاتهام (المعدل) لعام ٢٠٠٩ قبول الإفادات كإثبات من جانب الشهود الذين لا يرغبون في تقديم شهادة شفوية خوفاً على حياتهم أو من التعرُّض لإصابات جسدية.

٧٩- ويعدل كل من قانون هيئة التحكيم (المعدل) لعام ٢٠١١ وقانون الإجراءات المتعلقة بتوجيه التهم (المعدل) لعام ٢٠١١ القانون المتعلق بتمكين القضاة الذين يعقدون جلسات محاكمة دون حضور هيئة محلفين من إصدار قرارات تتعلَّق بجرائم القتل، ومحاولة القتل، والتحريض على القتل، والتآمر لارتكاب جريمة قتل.

٨٠- ويتناول قانون الأدلة (المعدل) لعام ٢٠١٢ موضوع الشهود الذين يقدمون أنفسهم أمام المحكمة والذين تكون شهادتهم أمامها مختلفة عن الشهادة التي أدلوا بها سابقاً أمام الشرطة. ويسمح هذا التعديل للتاج بقبول أقوال متضاربة وضمها إلى الشهادة كدليل على مضمون تلك الأقوال. وكان يطلب موجب القانون الوضعي من القاضي أو من قاضي التحقيق سابقاً أن يبلغ الشاهد بأنه لا يجوز قبول أقوال متضاربة يتم تقديمها سابقاً وتصديقها.

٨١- ولضمان تقديم التهم الصحيحة فحسب وعدم وقف الدعوى فيما بعد بسبب انعدام أدلة، يقوم مكتب مدير الادعاء العام ابتداء من عام ٢٠٠٩ بفحص أقوال الشرطة في جميع عمليات التحقيق الهامة. وفي عام ٢٠١١، عيَّن مكتب المدعي العام محامياً واحداً لكل مقاطعة لتيسير الاتصال المباشر مع العاملين في جهاز الشرطة لتقديم مشورتهم بشأن حالات محددة وتحديد احتياجات العاملين في جهاز الشرطة من التدريب والوفاء بها[٢٣].

٨٢- ولاحظ رئيس المحكمة العليا في تقرير سنوي للهيئة القضائية لبليز للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، أن نظام القضاء الجنائي لا يزال تحت الاختبار بسبب العدد الكبير من الحالات المتعلقة بجرائم العنف. وأدت هذه الزيادة إلى تطوير قدرة نظام القضاء الجنائي للانتهاء من جميع القضايا في إطار زمني عاجل. وفضلاً عن ذلك، فإن فترة الحبس الاحتياطي الطويلة لما لا يقل عن ثلث النزلاء في السجون تثير مشاعر عدم الثقة في نظام القضاء. ولمعالجة ذلك، تم توسيع نطاق العضوية في المحاكم الجنائية ويعمل حالياً مستشار واحد مع سجل المحكمة العليا لوضع نظام للإدارة الصحيحة والفعالة للدعاوى. وشرع القضاة أيضاً في إدارة الدعاوى بأنفسهم من خلال اللجوء إلى آليات بديلة لتسوية المنازعات[٢٤].

٨٣- وفيما يتعلق بالوصول إلى العدالة، فقد تم تعزيز مكتب المساعدة القانونية في إطار وزارة المدعي العام من خلال إضافة وظيفتين اثنتين طوال الوقت لمحاميين وجعل عدد المحامين يصل إلى ثلاثة. وفضلاً عن ذلك، ازداد المبلغ المحدد لتغطية أتعاب المحامين الخاصين لتمثيل أشخاص متهمين بجرائم يعاقب عليها بالإعدام لا يستطيعون تحمّل أتعاب المحامي. ويتم حالياً العمل على توسيع نطاق خدمات المساعدة القانونية لتشمل المقاطعات في شكل مستوصف قانوني متنقل.

٨٤- والتعاون مستمر مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودائرة إعادة تأهيل المجتمع لتنظيم سلسلة من المحاضرات لصالح الأشخاص المستضعفين الداخلين في نزاع مع القانون. ويتم النظر حالياً في إمكانية تعيين محامٍ يعمل خصيصاً في قضاء الأحداث. ويجري بذل جهود لنشر كُتيب قانوني مبسّط.

دال- السكان الأصليون

٨٥- لا يزال الاتفاق المشترك بشأن وضع إطار لتنفيذ الحكم في قضية كال معلقاً. وعلى الرغم من استمرار تبادل الرسائل بين الطرفين، لم يتم حتى الآن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الموضوع. ولا تزال المرافعات القضائية في المحكمة مستمرة بشأن التسمية "السكان الأصليون" لأنها تتعلق بشعبي موبان وكيتشي اللذين يعيشان في الجزء الجنوبي من بليز. ومن البديهي أن حكومة بليز ستسترشد بالقرار الذي ستخلص إليه المحكمة بشأن هذا الموضوع.

هاء- الحكم الرشيد

٨٦- إن بليز هي دولة طرف في *اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد*، منذ عام ١٩٩٦، وقد أخضعت نفسها لآلية استعراض النظراء التابعة للاتفاقية لتحسين تنفيذها.

٨٧- وقامت وزارة المدعي العام بدعم من منظمة البلدان الأمريكية بوضع خطة عمل للتصدي لأوجه الضعف في الإطار القانوني والإداري لدعم السلوك الأخلاقي للموظفين العموميين.

٨٨- وأُجريت انتخابات وطنية حرة ونزيهة في عام ٢٠١٢ وأسفرت عن عودة الحزب الديمقراطي الموحّد إلى السلطة لولاية ثانية على التوالي. وقُدمت أربع شكاوى تتعلق بمخالفات في الانتخابات. ورُفعت هذه الشكاوى إلى المحكمة العليا وقام القضاة بمعالجتها جميعاً على نحو سليم. وعُقدت انتخابات حرة وعادلة في المجالس القروية، أيضاً في أيار/مايو ٢٠١٣.

٨٩- ولم تضطلع لجنة النزاهة وهي لجنة مسؤولة عن تنفيذ *قانون مكافحة الفساد في الحياة العامة، بأنشطة منذ زمن طويل*. ومع ذلك، أجرت حكومة بليز دراسات متعددة لتحديد الإصلاحات الواجب إجراؤها في إدارة التمويل العام لتعزيز المساءلة والفعالية. وفي هذا الصدد، صدر قانونان هامان. أولهما الصك القانوني رقم ٩٥ لعام ٢٠١٠ المعنون *شفافية الضرائب واللوائح*، الذي يرمي إلى "تعزيز الشفافية الضريبية والمساءلة في سير شؤونها" وتوفير إطار لنظام ضريبي سليم وتدقيق سياسة الضرائب والأداء على جميع المستويات. ودخلت اللوائح الجديدة حيز التنفيذ في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٩٠- والتشريع الثاني الهام لتعزيز إطار الحكم الرشيد هو *قانون التمويل ومراجعة الحسابات (تعديل) (قانون معدّل في عام ٢٠١٠)*. وتنص التعديلات التي أدخلت عليه على عدد من العناصر الإيجابية: النص على جزاءات للمعاقبة على انتهاك هذا القانون: تعزيز الشفافية في عملية تقديم العطاءات لمشتريات الحكومة وعقود البيع؛ وتوسيع نطاق صلاحيات الوزير فيما يتعلق بإصدار اللوائح من أجل الإسراع؛ واستعادة الأوامر المالية وأوامر المخازن إلى حالتها الأصلية كتشريعات ثانوية. وتم أيضاً إعادة اللجنة المعنية بأهم العطاءات في وزارة المالية العاملة كهيئة لإجراء التدقيقات الأخيرة في توصيات المشتريات المقدمة من وزارات أخرى في الحكومة.

٩١- وبالإضافة إلى هذه التغييرات التشريعية الهامة تم صياغة دليل يتعلق بالمشتريات الحكومية ومن المؤمل أن يحصل على موافقة السلطة التشريعية في نهاية عام ٢٠١٣. وتعمل وزارة المالية أيضاً على إنشاء بوابة تسمح للجمهور بالوصول إلى قوانين وقواعد ولوائح المشتريات والإعلانات المتعلقة بتقديم العطاءات. ومن المتوقع أن تكون هذه البوابة جاهزة في نهاية عام ٢٠١٣ لكي يصل إليها الجمهور. وسيشكل ذلك خطوة نحو زيادة الشفافية فيما يتعلق بالمشتريات الحكومية.

واو- التعليم

٩٢- تسلّم حكومة بليز بأن التعليم يؤدي دوراً حاسماً في النمو الاجتماعي والاقتصادي لشعبنا. وحكومة بليز ملتزمة التزاماً قوياً بالتعليم على النحو الذي يعكسه الإنفاق الفعلي على التعليم، لأن نسبة هذا الإنفاق من مجموع الإنفاق الدوري تتجاوز ٢٢ في المائة. وازداد نصيب التعليم من الميزانية، خلال السنوات التسع الأخيرة، وظل على نسبة ثابتة قدرها ٢٦ في المائة مع معدل نمو فعلي سنوي قدره ٦ في المائة. ويمثل الإنفاق على التعليم نحو ٦ في المائة من الناتج الإجمالي المحلي.

٩٣- وعلى الرغم من المبالغ المرتفعة نسبياً للاستثمار في التعليم، لا تزال التحديات قائمة وتشير الاستراتيجية المتعلقة بالتعليم لعام ٢٠١٢ إلى الحاجة إلى "تغيير طريقة العمل" بغية تطابق الزيادة في النتائج مع المعدلات العالية نسبياً للمبالغ المستثمرة في التعليم[٢٥]. وصياغة الاستراتيجية نفسها هي بمثابة استجابة لسياسة متسقة للتصدي لبعض التحديات المرتبطة بالوصول إلى التعليم، ونوعيته، وإدارته بصورة جيدة. وتقترح الاستراتيجية تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية لتغيير الوضع الحالي: أولاً زيادة الوصول بشكل متساوٍ إلى جميع مستويات التعليم؛ وثانياً تحسين نوعية وأهمية التعليم على جميع المستويات؛ وثالثاً تعزيز إدارة شؤون قطاع التعليم بأسره مع التركيز على زيادة المساءلة عن التحصيل الدراسي للطلاب.

٩٤- ويتمثَّل أحد أهم التحديات أمام الوصول إلى جميع مستويات التعليم في مستوى الالتحاق بالتعليم (باستثناء التعليم الابتدائي الذي هو تعليم إلزامي)[٢٦]. ومستوى الالتحاق بالمستوى قبل المدرسي هو أقل بكثير عن المستوى الإقليمي البالغ ٦٥ في المائة؛ فلا يلتحق في بالمستوى قبل المدرسي إلا طفل واحد من بين ثلاثة أطفال تبلغ أعمارهم ثلاث وأربع سنوات. وفيما يتعلق بالتعليم الابتدائي، فإن الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بوصول الجميع إلى التعليم تبيّن إحراز تقدم يبعث على الأمل حيث بلغت نسبة الالتحاق الصافية ٩٤ في المائة[٢٧].

٩٥- ولم تتحقق، حتى الآن، الرغبة في زيادة الالتحاق بالتعليم الثانوي، على الرغم من حدوث تحسّن في معدلات الانتقال من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي بنسبة ٨٩,٢ في المائة في عامي ٢٠٠٩/٢٠١٠. ولا يزال التحدي المطروح هو الحاجة إلى زيادة الالتحاق بالتعليم الثانوي وتجنّب معدلات التسرّب والرسوب العالية[٢٨]. وفضلاً عن ذلك، فإن ترك الطلاب الذكور تدريجياً التعليم يطرح تحدياً كبيراً في بليز حيث ينعكس ذلك في ارتفاع مستويات البطالة وازدياد معدلات ارتكاب الجريمة[٢٩].

٩٦- وعلى الرغم من الزيادة الإيجابية في التعليم العالي، فإن نسبة الالتحاق الإجمالي به لا تزال منخفضة بالمقارنة مع المتوسط الإقليمي. ولا تزال مستويات الالتحاق بالجامعات تزداد سنوياً حيث تهيمن المرأة على معدلات الالتحاق بنسبة الثلثين من مجموع الملتحقين. وعلى الرغم من

هذا التقدم المُحرز، فإن معدلات الالتحاق الإجمالي المقدرة بين نسبة ١٠ في المائة و١٣ في المائة هي أفضل ما يمكن بلوغه وهي نسبة لا تزال تقل عن نصف النسبة الإقليمية البالغة ٢٧ في المائة.

٩٧- وتتضمن استجابة حكومة بليز تقديم الدعم الرئيسي الرامي إلى مواجهة التحدِّيات الأساسية المرتبطة بالوصول إلى التعليم ونوعيته وإدارة شؤونه. وهذا يشمل سياسة توفير سبل النقل المجاني للتعويض عن التكلفة الخاصة المرتبطة بالمسافة بين البيت والمدرسة ولا سيما في المناطق الريفية من بليز[٣٠]. وهناك عدد من الخدمات التي تقدمها وزارة التعليم والتي تدعم الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والحضور، بما في ذلك خطة توفير الكتب الدراسية مجاناً وفي حال الطلاب في المرحلة الثانوية، تقديم الدعم للطلاب من ذوي الدخل الاقتصادي المنخفض الملتحقين في السنتين الأولى والثانية من التعليم الثانوي. وتُمنح هذه الإعانة بصورة تلقائية إلى ستة طلاب نمطيين في منطقتي ستانكريك وتوليدو. وهناك أيضاً برامج عديدة لتقديم الوجبات الغذائية في المدارس[٣١].

٩٨- وتعديل نظام تمويل المدارس الثانوية هو في آخر مراحل إعداده. ويسعى هذا التعديل إلى توزيع الموارد العامة على مستوى التعليم الثانوي توزيعاً أعدل. ويركز على حوافز الحد من معدلات الرسوب والتسرب المدرسي والحد من العبء المالي للرسوم التي تقع على كاهل الطلاب المعوزين، من خلال الأخذ بهيكل رسوم موحدة[٣٢].

٩٩- وفيما يتعلق بتحسين نوعية التعليم على جميع المستويات، يُقترح اتخاذ تدابير عديدة في إطار استراتيجية التعليم: زيادة عدد المعلمين المؤهلين تأهيلاً صحيحاً على جميع المستويات؛ تحسين الدور القيادي والإداري في المدارس لتحقيق فعاليتها؛ إعداد برنامج لتعليم المعلمين لرفع جودة مهنة التعليم في بليز[٣٣]. وأُجريت في ضوء هذه الأهداف، تغييرات تشريعية في قانون التعليم والتدريب ودخلت حيز النفاذ في أيار/مايو ٢٠١٠. وقد أنشأ قانون التعليم والتدريب المنقح لجنة إدارة التعليم لتنفيذ "المعايير التي تضعها الوزارة فيما يتعلق بالدخول إلى مهنة التدريس لضمان جودة ومركز مهنة التدريس في بليز وجودة تقديم التعليم".

زاي- الشباب

١٠٠- إن دائرة خدمات الشباب في وزارة التعليم والشباب والرياضة هي دائرة حكومية مسؤولة عن التنسيق والمساعدة في وضع البرامج والمبادرات التي تخلق بيئة ممكّنة للشباب لتمكينهم من أن يصبحوا أفراد منتجين. وللتصدي للتحديات التي يواجهها الشباب، قامت دائرة خدمات الشباب في عام ٢٠١٢ بتنسيق سياسة وطنية لتنمية الشباب. وأثرت هذه السياسة على وضع خطة استراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ تقوم على أربعة أعمدة برنامجية تصنف في إطار كل منها التدخلات الواجب القيام بها لصالح الشباب: أولاً، إدارة شؤون الشباب والقيادة؛ وثانياً، مشاريع الشباب وتنمية المهارات؛ وثالثاً، تغيير السلوك ومنع العنف؛ ورابعاً، التوعية والتثقيف في مجالي الصحة الجنسية والإنجابية[٣٤].

١٠١- إن أغلب سكان بليز هم من الشباب حيث أن يقل عمر ٦٤ في المائة من السكان أو ما يعادل ٢٠٨ ٢١٨ عن ٢٩ عاماً وتبلغ نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ عاماً، ٢٨ في المائة أو ٩١٥ ٩٦ نسمة[٣٥]. وتسلم حكومة بليز بأن بعض التحديات التي يواجهها الشباب، تشمل تدني مستويات التحصيل الدراسي، وزيادة مخاطر الاشتراك في نشاط إجرامي، وارتفاع حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والوصول المحدود إلى الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية وإمكانية الوصول المحدودة إلى القضاء، وانعدام فرص العمل. وأبلغ معهد الإحصاءات لبليز السكان الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و٢٤ عاماً) سجلوا أعلى نسبة بطالة قدرها ٣٠ في المائة أو ٥٥٩ ١١ شاباً، ويكاد هذا العدد يقترب من ضعف نسبة البطالة على المستوى الوطني وقدرها ١٦,١ في المائة[٣٦]. وقد اعتمدت حكومة بليز نهجاً متعدد القطاعات للتصدي لهذه التحديات، من خلال تطبيق عدد من السياسات والصكوك لتحسين الفرص المتاحة أمام الشباب وتقديم الدعم لتنميتهم.

١٠٢- وتلاحظ سياسة الشباب أن بليز لا تزال تعاني من انخفاض مستويات التخرج من المدارس الثانوية والجامعات ومن انخفاض كبير في مستويات الالتحاق بالمدرسة والبقاء فيها حتى المستوى الثانوي[٣٧]. ويتمثل هذا التحدي في ضمان زيادة الالتحاق بالتعليم الثانوي وتجنب معدلات التسرب والرسوب العالية.

١٠٣- و"العلاقة المعكوسة المباشرة بين التعليم والعنف"[٣٨] مرتبطة بشكل وثيق مع ما ورد أعلاه. وتبين البيانات الوطنية أن نحو ١٣ في المائة من المدانين أو ١٣٨ شخصاً تتراوح أعمارهم ما بين ١٦ و٢٠ عاماً وأن المجموعة العمرية ٢١-٢٥ عاماً تسجل أعلى عدد من الإدانات وتبلغ ١٩ في المائة أو ٢٠ سجيناً[٣٩]. ومن بين الأشخاص المتهمين دون إدانة، فإن تمثيل الشباب أعلى من ذلك، حيث أن المجموعة العمرية ١٦-٢٠ والمجموعة العمرية٢١-٢٥ تسجلان أعلى عدد من الأشخاص المسجونين أي ما نسبته ٢٥ في المائة و٢٤ في المائة على التوالي، أو ٣٧٦ شخصاً و٣٦٣ شاباً في الحبس الاحتياطي.

١٠٤- وتسلم حكومة بليز بالتحدي المتعلق بالأحداث ضمن نظام قضاء الأحداث. وفي الوقت الحالي، توجد أربعة مراكز تقدم الرعاية المؤسسية المخصصة إلى الشباب. وتقوم إدارة إعادة التأهيل المجتمعي بإدارة قضايا الأحداث وتقدم خدمات المشورة المجتمعية إلى الأسر التي تعاني من أزمات. وبيت الشباب هو بمثابة منشأة سكنية للأطفال المعرضين للخطر، والأطفال ذوي السلوك الذي لا يمكن السيطرة عليه والأطفال الذين ارتكبوا جرائم جنائية بسيطة الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٤ عاماً[٤٠]. ويسعى بيت الشباب إلى إعادة تأهيل وإدماج الأطفال في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. وهناك ٤٧ حدثاً في هذا المرفق ويشمل هذا العدد ٢٨ بنتاً و١٩ ولداً.

١٠٥- يعمل مرفق فاجنر بمثابة مرفق إصلاحي للأحداث المدانين والمودعين في الحبس الاحتياطي. وتشمل الجرائم التي تم احتجازهم بسببها، القتل والشروع في القتل، والسطو،

والسرقة، والسطو على المنازل والاعتداء المشدد والاتجار بالمخدرات وتداول السلع المسروقة والدخول غير المشروع. ويعيش في مرفق فاجنر ٦٧ شخصاً حيث يشكل الأشخاص الذين يبلغ عمرهم ١٧ عاماً أكبر عدد من الأحداث النزلاء في هذا المرفق أي ٥٢ في المائة أو ٣٥ شاباً، ويليهم الأحداث البالغين ١٨ عاماً ونسبتهم ٢٢ في المائة أو ١٥ شخصاً.

١٠٦- إن فيلق خدمات تجنيد الشباب الوطني هو برنامج للإقامة في المرفق لمدة عشرة أشهر للشباب الذين يتسربون من الدراسة والذين يعانون من مشاكل سلوكية مزمنة. وهو برنامج بديل طوعي يركز على إحداث تغيير في سلوك محدد وفي الوقت نفسه تشجيع الشباب على إكمال برنامج محو الأمية والتدريب المهني. ويستفيد من هذا البرنامج حالياً ٥٧ شاباً.

١٠٧- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، اتُخذ قرار سياسي لإعادة تطبيق المادة ١٨ من قانون الحد من الجرائم والقضاء الجنائي، رقم ١٠٢ من القوانين المعدلة لبليز، التي تنص على "إصدار حكم بحق الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٢١ عاماً للحصول على تدريب إصلاحي". ويطبق هذا التدريب الإصلاحي على الشاب دون سن ٢١ عاماً إذا "أُدين بجريمة التسكع أو أي جنحة أخرى أو جريمة بسيطة" أو "إذا كان قد أُدين في السابق مرة واحدة على الأقل بنفس الجنحة أو أي جنحة بسيطة أخرى أو جريمة بسيطة أخرى". ويجوز إصدار حكم بحق الحدث لكي يلتحق بهذا التدريب إذا "لم يكن لديه عمل أو لم يكن ملتحقاً بمدرسة أو بمؤسسة تعليمية أخرى" أو إذا رأت المحكمة أن "من المناسب من أجل إصلاح وضعه ومنع الجريمة أن يتلقى تدريباً ذي طابع إصلاحي". ويجوز أن تمتد فترة التدريب إلى أربع سنوات ويتوقع من تنفيذ هذا البرنامج قريباً جداً.

١٠٨- إن مركز تنمية الشباب الوطني (4H) هو مرفق للإقامة نصف الوقت تابع لإدارة خدمات الشباب ويستهدف الشباب من الذكور والإناث من الذين تسربوا من الدراسة أو من العاطلين عن العمل وتتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٧ عاماً. وهذا المركز يقدم أيضاً برنامجاً لمدة عشرة شهور للتدريب التحضيري للمدربين في المؤسسات المهنية، مثل معهد التعليم التقني والمهني والتدريب في جميع أنحاء البلاد. وهذا المركز فريد من نوعه لأنه يدمج عنصراً يقوم على الزراعة في برنامجه. ويتعلم الطلاب أيضاً المهارات المهنية ويتقنوها من خلال برنامج يتضمن محو الأمية.

١٠٩- وسعت حكومة بليز إلى التصدي للتحدي الذي يمثله قضاء الأحداث وذلك بصورة أساسية عن طريق مشروع اسمه العمل المجتمعي من أجل الأمن العام، وتقوم بتنفيذه وزارة التنمية البشرية والتحول الاجتماعي والتخفيف من حدة الفقر[٤١]. ويتمثل الهدف من هذا المشروع في المشاركة في الحد من مشاركة الشباب في جرائم العنف الرئيسية في مدينة بليز من خلال عدد من الوسائل: أولاً، من خلال الحد من مشاركة الشباب في الأنشطة الإجرامية وسلوك العنف بين الشباب في المدارس التي تستفيد من موارد البرنامج؛ وثانياً، من خلال الحد من العودة إلى الجريمة بين الشباب في مؤسسات إعادة تأهيل الأحداث التي تم التدخل لإصلاحها؛ وثالثاً، من خلال تعزيز قدرات حكومة بليز لصياغة وتنفيذ سياسات تقوم على الأدلة فيما يتعلق بالأمن العام.

سادساً- المساعدة التقنية

ألف- بناء القدرات

١١٠- بغية تعزيز فهم حقوق الإنسان وتطبيقه من الناحية العملية، من الضروري الاستمرار في التثقيف في مجال حقوق الإنسان في كل من القطاعين العام والخاص. وقد حددت حكومة بليز الحاجة إلى تعزيز بناء القدرات على المستوى التقني ومستوى السياسة العامة في جميع فروع الحكومة لنشر نهج يقوم على الحقوق في عملية صنع القرار والتخطيط ولا سيما لكي تقوم الوكالات الأمامية بتحسين سبل منع حدوث الاعتداءات أو تحديد احتياجات ضحايا الاعتداءات المتعلقة بحقوق الإنسان والتصدي لها.

باء- المساعدة التقنية

١١١- لا تزال حكومة بليز تفكر في إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس. ومع ذلك، فإن القيود المفروضة على الموارد يجعل ذلك غير ممكن أو عملي أو قابل للدوام في الوقت الحالي.

١١٢- وبليز بحاجة إلى المساعدة التقنية في مجالات عدَّة بما في ذلك التثقيف في مجال حقوق الإنسان ورصد حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. ويمكن صياغة وتنفيذ حملة تثقيفية في مجال حقوق الإنسان قابلة للدوام وفعالة ويمكن لجميع أهالي بليز الوصول إليها من خلال المساعدة التقنية والمالية.

١١٣- وكانت بليز قد طلبت المساعدة المالية لإعداد تقاريرها الوطنية المتعلقة بمختلف معاهدات حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن بليز قد حصلت على الدعم في بعض المجالات، فإنها لم تحصل على دعم دولي ذي معنى خلال إعداد هذا التقرير.

١١٤- وبغية تحسين رصد تنفيذ التدابير المعمول بها لتعزيز وحماية الحقوق الأساسية للإنسان والحريات، فإنه يمكن لبليز أن تستفيد من المساعدة لتنفيذ نظام مناسب ويمكن إدارته لجمع البيانات في المواعيد المحددة.

المرفق

قائمة بالتشريعات الموضوعية لحماية حقوق الإنسان الأساسية وحريات الأفراد في بليز

اسم القانون	*الفصل*	*اسم القانون*	*الفصل*
قانون التفسير	١	المعاشات التقاعدية للمعلمين والمعلمات ألف	٤٢
دستور بليز	٤	قانون الضمان الاجتماعي	٤٤
أمين المظالم	٥	قانون وكالات الخدمات الاجتماعية	٤٥
قانون حرية الإعلام (معدل)	١٣	قانون مجالس القرى	٨٨
قرارات واتفاقات الأمم المتحدة (الإنفاذ)	٢٤	قانون محكمة الاستئناف	٩٠
قانون المعاشات التقاعدية	٣٠	محكمة القضاء العليا	٩١
المعاشات التقاعدية للأرامل والأطفال	٣٢	محاكم الأسر	٩٣
قانون التعليم	٣٦	قانون الأدلة	٩٥
قانون الصحة العامة	٤٠	قانون إجراءات الاتهام	٩٦
القانون الجنائي	١٠١	الحماية من المضايقة الجنسية	١٠٧
المجرمون الأحداث	١١٩	مراقبة سلوك المجرمين	١٢٠
قانون الدفاع في حالة الإبادة الجماعية	١١٠	المؤسسات المصادق عليها (إصلاح الأطفال)	١٢١
قانون السجون	١٣٩	قانون ترخيص بيع المشروبات المسكرة	١٥٠
قانون الهجرة	١٥٦	قانون الجنسية البليزية	١٦١
قانون اللاجئين	١٦٥	قانون الأشخاص المتزوجين (الحماية)	١٧٥
قانون الأسر والأطفال	١٧٣	قانون ملكية المرأة المتزوجة	١٧٦
قانون الزواج	١٧٤	الاختطاف الدولي للأطفال	١٧٧
العنف المترلي	١٧٨	إدارة التركات	١٩٧
قانون الوصايا	٢٠٣	قانون العمل	٢٩٧
المنازعات التجارية (تحكيم والتحقيق)	٢٩٩	النقابات	٣٠٠
قانون مجلس الأجور	٣٠٢	قانون تعويض العمال	٣٠٣
قانون اتفاقية منظمة العمل الدولية	٣٠٤	قانون بليز لجمعية الصليب الأحمر	٣٠٩
المنظمات غير الحكومية	٣١٥	السجل العام	٣٢٧
قانون إصلاح نظام العقوبات (العقوبات البديلة)	١٠٢	المعهد الوطني للثقافة والتاريخ	٣٣١
قانون (منع) الاتجار بالأشخاص		قانون مكافحة الفساد	١٠٥
قانون(حظر) استغلال الأطفال جنسياً لأغراض تجارية		قانون القضاة (معدل) لعام ٢٠١١	١٢٨
قانون الأدلة (معدل) لعام ٢٠١٢	٩٥	قانون المالية ومراجعة الحسابات (معدل) (القانون المعدل، لعام ٢٠١٠)	١٥

Notes

[1] Most countries of the Caribbean and Central America, including Belize, have experienced net outward migration in the last 30 years. Yet Belize has also experienced high levels of gross inward migration since independence. Belizeans may have migrated, in other words, but at the same time many others have come to Belize to take their place. "The Economic History of Belize: From the 17the Century to Post-Independence." Barbara Bulmer-Thomas & Victor Bulmer-Thomas. April, 2012.

[2] 2010 Population & Housing Census, Belize. Statistical Institute of Belize.

[3] In the Budget Presentation Speech for 2013/2014, the PM Barrow said "At the close of 2012, overall outstanding external public debt stood at US $1,0178.8 million, more than half of this amount being the Super Bond. Domestic public debt stood at BZD $417.2 million for a total public debt of BZD $2,452.8 million or approximately 77.6% of GDP. If for the remainder of this decade, as was the case in FY 2012/2013, GoB's net financing requirement remains neutral in relation to the overall public debt, then even with a modest 2.5% annual GDP growth, Belize's ratio of public debt to GDP would fall beneath the 60% level considered eminently acceptable by international standards.

[4] 2009 Belize Country Poverty Assessment. August, 2012.

[5] Situation Analysis of Older Persons. Belize, 2010.

[6] This decreasing trend also reflects better data collection and processing, and elimination of duplication. The reported new number of cases in 2008 was 425, in 2009 was 365, in 2010 was 244, in 2011 was 226 and in 2012, there was a slight increase to 249 cases. Source: Ministry of Health, Belize

[7] Of particular relevance is the increasing number of males that are affected with a widening of the gap when compared to the female population. Source: Ministry of Health, Data, 2012.

[8] PowerPoint Presentation - Ministry of Health.

[9] A Situational Analysis of Gender and Politics in Belize. December, 2012.

[10] Statement of Purpose "Protocols for Multi-Sectoral Response to Sexual Violence".

[11] This summary is based upon: Report: Sexual and Reproductive Health and HIV Linkages in Belize, Belize, ISIS Enterprises and UNFPA, May 2010.

[12] Under the Mesoamerica Health Initiative, tubal ligation and vasectomy will also be made available upon request.

[13] The National Plan of Action for Children and Adolescents 2004-2015. Belize, 2004.

[14] National Plan of Action for Children and Adolescents 2004-2009. Monitoring Report: September, 2010.

[15] Belize is a signatory to the ILO convention 138 and in 1999 passed the International Labour Office Conventions Acts to pass all ILO Conventions ratified by Belize into Law in Belize. The Situational Analysis of Children and Women in Belize 2011 – An ecological review page 103 Compliance of Laws and Policies with CRC.

[16] The Mercy Clinic was contracted as an NHI provider in 2009 and caters solely for the health care needs of the elderly.

[17] According to the Poverty Assessment 2009, there were 25,390 all poor households, making up a population of 136,640 persons.

[18] Belize Scorecard and Outlook Report, 2010. Millennium Development Goals.

[19] Ibid. Page 62. These increases have affected urban and rural areas alike, but poverty (especially severe poverty) remains substantially higher in rural areas. The changes at district level have been much more varied. All districts except Toledo have experienced increases in poverty and indigence due to the above factors, from which Toledo has remained to some degree immune as a result of its low connectivity to the mainstream economy. The level of severe poverty in Toledo, however, remains far higher than in the rest of the country.

[20] The Mesoamerica Health Project is valued at BZD $3 million. Although Toldeo shows the highest rate of rural poverty, slightly above Corozal, trends in the evolution of the poverty rate demonstrate that the situation in Toledo has improved dramatically between 2002 and 2009, while to the contrary, it has deteriorated in all other districts, most notably in Corozal, Orange Walk and Cayo, respectively.

[21] The Project contains the following components: first, infrastructure, comprising drainage works for primary, secondary and tertiary drainage systems, sewage disposable systems, land filling and landscaping, and improvement of roads, streets and housing facilities; second, education, training and social development, comprising textbook rental schemes, school nutritional programmes, entrepreneurial and small business support, employment access and training programmes; and third, institutional support, comprising operational expenses for a project implementation unit to manage the project implementation, supervision and inspection of works.

[22] Established in memory of Jasmine Lowe, a 13 year old girl who was abducted/kidnapped and brutally murdered. The goal of Jasmine Alert is to instantly galvanize the entire community to assist in the search for and the safe recovery of the child.

[23] The Office of the DPP will also, in July 2013, assign a Senior Crown Counsel with the sole responsibility of looking after the training needs of the police in so far as the work of both Departments is affected. This is so as to ensure that police officers are kept abreast with changes in the law that impact on their work and with new techniques and requirements on a regular basis.

[24] In 2011, an additional Judge was appointed to assist in the hearing of criminal cases at the Supreme Court. The objective was primarily to increase the number of cases being heard and in so doing reduce the backlog of pending cases. In addition, on many occasions judges who are primarily assigned to the civil jurisdiction of the Court would be reassigned (temporarily) to the criminal jurisdiction. This too was done in an effort to reduce the back log of criminal matters. Currently, the Chief Justice sits in both the civil and criminal jurisdiction which assists to expedite hearings and reduce back log.

[25] The *Long Term National Development Framework for Belize 2010-2030* has education as one of the 2 main pillars for Belize's long term development and it calls for a "fundamental change in order to see education as a basic human right." The importance of education is visibly impressed on policy makers across the spectrum, as reflected in other core policy documents, for example, *The National Security Strategy of Belize*, *RESTORE Belize Draft Strategic Plan*, and the *National Poverty Elimination Strategy and Action Plan 2009-2013* (NPEASP). Like the NPESASP, most of these policy documents acknowledge the "clear link between levels of educational attainment and poverty [and that] increasing access to adequate education is, therefore, a priority for poverty reduction."

[26] The link between education and poverty was seen in the *Country Poverty Assessment, 2010* which showed that among indigent households, only 12% of heads of family had a secondary or post-secondary education compared with 35% for heads of households nationally.

[27] The 2010 Census data from the Statistical Institute of Belize (SIB) estimates that the total number of children who are not enrolled in primary school is 2,235.

[28] According to Official Statistics from the Ministry of Education, in 2010-2011 the dropout rate for secondary school was 8.1% and the repetition rate was 7%. For primary school, for the same period, dropout rate was 0.6% and repetition was 6.8%.

[29] Even in programmes that traditionally tend to be male dominated such as business and natural science, girls outnumber boys. *"Improving access, quality and governance of education in Belize."* Education Sector Strategy: 2011-2016, p. 24.

[30] According to the Education Strategy, pre-primary children in rural areas generally have far less opportunity to attend pre-school than their urban counterparts. For primary education, 75% of children not enrolled in school are in the rural areas. With respect to secondary school, the young people in the rural areas of Toledo, Stann Creek and Orange Walk are the least well served, whilst all urban areas other than Corozal are better served than any rural area. Regarding higher education, enrolment favors the urban areas where the majority of colleges are situated. Rural students are disadvantaged in having to find both transport and accommodation costs if they attend urban colleges away from their home.

[31] Three schools are recent beneficiaries under the School Feeding Programme: Belize River Valley, Dangriga Town and South Side Belize City.

[32] One element of the fee structure that is being considered is the identification through a Proxy Means Test of students who are most vulnerable in regard to the capacity to pay fees for secondary education with a view to implementing a fee waiver system for such students.

[33] The CDB is supporting GoB with its education sector reform based on the Belize Education Sector Strategy, valued at USD $2.5 million. The Project seeks to enhance learning outcomes across all levels of the education sector. The ultimate impact will be enhancement of the human capital in Belize and poverty reduction. It focuses on 3 key policy objectives: first, strengthened governance of the sector; second, improved quality and relevance of education; and third, increased equitable access.

[34] Regarding Pillar 1, the Department hosts annual leadership exchanges, youth leadership workshops and camps and supports the development of youth governance structures in an effort to build youth participation and capacity in decision-making. Work is underway to establish the National Youth Council in which it is anticipated that the youths on the Council would undertake programmes at the Community Level and support the work of the Department through the youth empowerment coordinators, who are found in each district. With respect to pillar 2, entrepreneurial and job preparedness training, business fairs and mixers, and the job placement services are a few of the

activities that are supported alongside a coordinated approach with other youth stakeholders that support youth enterprise in Belize. This includes an entrepreneur training programme aimed at rural youths done in Ketchi, Spanish and English in 2012-2013. The Department is currently seeking to integrate this programme as part of its regular activities related to this pillar. Regarding Pillar 3, the Department works with at-risk youth, in-and-out-of-school youths in providing alternative programmes to support life skills development and create better awareness of factors that affect a healthy transition to adulthood. An Alternative to Suspension Programme reaches the in-school youth on the verge of suspension and expulsion and helps to catch these youths before they drop out. The Ministry of Education also has an Apprenticeship Programme of which two of three cohorts have already completed. The Programme seeks to provide life skill training, job placement and monitoring. There is also a 2 year programme aimed at at-risk young men, called South Side Youth Success Project that is funded by CARSI and UNDP. This programme has a cohort of 25 at-risk young men who go through a 3 month literacy programme, life skills training and have access to resources to assist them with social integration in society. The Ministry will assume ownership of this programme in October 2013. Other initiatives in the pipeline include partnering with tourism to develop a more structured apprenticeship programme. Regarding Pillar 4, behavior modification is also promoted along the lines of Sexual and Reproductive Health Awareness and Education Workshop in an effort to improve sexual behavioral practices and decrease incidence rate of persons living with HIV and AIDS in Belize.

[35] Statistical Institute of Belize: 2012 Belize Mid-Year Population Estimates. Population estimate is 340,397.

[36] Statistical Institute of Belize: 2012 Labour Force Survey.

[37] Almost complete enrollment is reported for primary education. Gross enrollment of 95.1% and a net enrollment rate of 83.7%. For secondary education, in 2011/12, there was a net enrollment rate of 50.4% and gross enrollment rate of 65.1% which is a decline in young people's representation within the formal education system.

[38] Restore Belize Strategic Plan 2011-2015, p. 29.

[39] 32% of all charges were "other offenses" while 22% were for dangerous drugs, representing the second highest area of convictions.

[40] Increasing pressure has resulted in the use of the facility as a detention and remand center.

[41] An IDB loan valued at USD $5 million.